كانون الثاني / يناير ٢٠١٥
أوراق سياسات (١)

أحمد كرعود

تونس

هل يمهّد الاستقطاب إلى إرساء نظام تعدّدي أم هو مقدمة لتفاقم النزاعات حول السلطة؟

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية

هذه المطبوعة هي ورقة بحثية تصدرها «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية» ضمن سلسلة «أوراق سياسات»، تهدف الى مواكبة التطوّرات السياسية في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية، والوقوف على بعض ما أفضت إليه تلك الثورات من مسارات وتحوّلات وصراعات، بعد أربعة أعوام على انطلاقها.

«الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية» هي منظمة غير حكومية تضمّ كتّاباً وباحثين وناشطي مجتمع مدني من دول عربية عدّة. تأسّست الشبكة العام ٢٠٠٧ وعقدت ندوات كما نشرت كتيّبات حول قضايا متّصلة بالمواطنة والأنظمة الانتخابية والبطالة والمشاركة السياسية، وأصدرت كتاباً يجمع أبحاثاً حول الثورات في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا، وما رافقها من تطوّرات في المغرب والجزائر والأردن، مع تركيز على دور النساء والشباب ووسائل الإعلام والاتصال الاجتماعي فيها. تُصدر الشبكة نشرة دورية يمكن الحصول عليها عبر موقعها على الانترنت:
www.ademocracynet.com

تشكر «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية» منظّمة «كيترينغ» على دعمها ومساعدتها في نشاطاتها.
www.kettering.org

أحمد كرعود، باحث وناشط حقوقي من تونس، عضو الشبكة العربية لدراسات الديمقراطية والمدير السابق للمكتب الأقليمي لمنظمة العفو الدولية Amnesty International.

تونس

مقدمة

عاشت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طيلة السنوات الأربعة الماضية، وخاصة في ما عرف ببلدان «الربيع العربي»، مسارات مختلفة في عملية الانتقال من حكم استبدادي إلى أنظمة تكرّس إرادة الشعوب التي عبَّرت عنها «موجة انتفاضات وثورات أواخر عام ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١» (١).

لقد عرفت التجربة التونسية على مدى السنوات الأربع التي تلت «ثورة الحرية والكرامة» تطورات سياسية واجتماعية هائلة جعلتها مجال اهتمام دائم من قبل المراقبين والمحللين السياسيين لثورات «الربيع العربي» رغبة منهم في معرفة أسباب نجاح تجربة الانتقال بصورة سلمية.

تحاول هذه الورقة تحليل أبرز التطورات التي عاشتها تونس في السنوات الأخيرة، مع التركيز على الظاهرة الرئيسية وهي مسألة الاستقطاب السياسي الحادّ الذي سيطر على مختلف مراحل الانتقال من حكم نظام استبدادي ساد عقودا إلى إرساء نظام سياسي يستند لإرادة شعبية تجسّدت في انتخابات حرة وديمقراطية. وتقدّم الورقة أيضا مقترحات لبعض السيناريوهات الممكنة في المرحلة القادمة بعد الانتهاء من استحقاقات المرحلة التأسيسية من صياغة لدستور جديد (٢) وانتخاب السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(١) "الربيع العربي" ثورات الخلاص من الاستبداد، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، بيروت ٢٠١٣

(٢) موقع المجلس الوطني التأسيسي www.anc.tn

الإشكالية الرئيسية

لقد عرفت التجربة التونسية في مرحلة التأسيس للنظام السياسي الجديد مسارات متعرّجة، ففي البداية تم إيقاف العمل بدستور البلاد لسنة ١٩٥٩ الذي أسس لنظام استبدادي فردي، ثم جرى انتخاب مجلس وطني تأسيسي أُنيطت به كتابة دستور جديد يضمن الحقوق والحريات ويرسى نظاما سياسيا شبه برلماني يكرّس الفصل بين السلطات وينشئ هيئات دستورية تمكن المواطنين من مراقبة أداء الحكومة. وفي محطة لاحقة تم سنّ قانون جديد للانتخابات وأنشأت هيئة عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية للإشراف عليها وإدارتها.

وفي الفترة مابين ٢٦ أكتوبر و٢١ ديسمبر ٢٠١٤، ذهب ملايين من التونسيات والتونسيين إلى مكاتب الاقتراع لانتخاب مجلس لنواب الشعب ورئيس للجمهورية.

فقد وصل العدد الاجمالي للناخبين الذين قاموا بالتصويت في الانتخابات التشريعية ٣,٥٧٩,٢٥٧ من التونسيين أي ما يمثل ٦٨,٣٦ في المائة من المسجلين في لوائح الناخبين، بينما وصل عدد اللذين قاموا بالتصويت في الانتخابات الرئاسية ٣,١٨٩,٣٨٢ في دورتها الثانية والنهائية وهو ما يمثل ٦٠,١ في المائة من المسجلين.(٣)

إن ما تم إنجازه في مدة ستين يوما سنة ٢٠١٤ من انتخابات حرّة ونزيهة، بحسب كلّ الملاحظين والمراقبين المحليين والدوليين، يتناقض مع وضع دام ستة عقود لم يتمكّن الشعب التونسي فيه من التعبير عن إرادته وسيادته حيث رزح طيلة هذه المدة تحت نظام سياسي هيمن فيه حزب واحد منعه من خوض تجربة الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة.

والمهم التأكيد إن هذه التطورات الإيجابية في المناخ السياسي لم تحدث بسهولة وسلاسة مثلما هو الانطباع السائد في أوساط الكثير من المراقبين الذين تابعوا

(٣) موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات www.isie.tn

تونس

مشاهد العناق وتبادل القبل بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في الليلة الفاصلة بين ٢٦ و٢٧ جانفي ٢٠١٤، حين دوَّت في قاعة المجلس بضاحية باردو الحناجر بالنشيد الوطني التونسي تعبيرا عن الفرحة بالمصادقة على النسخة النهائية من الدستور بموافقة ٢٠٠ صوت من جملة ٢١٥ عضوا، أو إجماع الأوساط السياسية المحلية والأجنبية على الإشادة بانجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية وقبول كل الفرقاء السياسيين بنتائجها.

لقد عاشت تونس على مدى سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ صراعا سياسيا مريرا بين معسكرين، الأول يتكون من حزب "حركة النهضة" وهو ذو توجه إسلامي متحالف مع بعض الأحزاب الصغيرة والثاني يضم حزب "حركة نداء تونس" وهو يضم أعضاء من الحزب الدستوري الحاكم سابقا وبعض النقابيين واليساريين وبعض الأحزاب الصغيرة وبعض منظمات المجتمع المدني، كانت ساحته الرئيسية في البداية قاعات وأروقة المجلس الوطني التأسيسي حيث جرت الأعمال التحضيرية في اللجان لصياغة مسودات الدستور المتعاقبة، ثم ما لبثت أن أصبحت الميادين المتاخمة للمجلس وفي عدة أماكن أخرى من العاصمة ساحات للمظاهرات والتجمعات والاعتصام من أجل الضغط على أغلبية النواب لتعديل نصوص مسودات الدستور أو للتأكيد عليها.

وقد عرفت تونس طيلة مراحل كتابة الدستور، وفي ظل ائتلاف حكومي بقيادة حزب إسلامي، نزاعات سياسية وإيديولوجية حادة كانت من نتائجها تعميق الاستقطاب بين المعسكرين المتقابلين الذين يشقان ليس فقط النخب السياسية والثقافية، بل وأيضاً وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وميدان المال والأعمال. وكادت هذه الصراعات السياسية أن تعطل مؤسسات النظام السياسي الناشئة بعد ثورة جانفي/يناير ٢٠١١.

لقد احتدم الخلاف بين الفريقين المتقابلين حول قضايا تتعلّق بمكانة الدين وتحديدا الشريعة الإسلامية في المنظومة التشريعية واعتبار معايير حقوق الإنسان الكونية مرجعية أساسية بما في ذلك تضمين مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الدستور. استخدم الفريقان في هذا الصراع السياسي والفكري في الغالب وسائل سلمية، ولكنها تدرّجت من النقاشات داخل لجان المجلس التأسيسي المكلفة بصياغة أبواب الدستور والجدل على شاشات التلفزيون في القنوات العمومية والخاصة، إلى التجمعات والمظاهرات في الشوارع والاعتصام أمام المجلس التأسيسي.

وبالرغم من هيمنة الطابع السلمي على كل هذه التحركات، إلا أن المشهد السياسي لم تغب عنه أعمال عنف تمثلت في اغتيال زعيمين سياسيين من "الجبهة الشعبية"، شكري بلعيد ومحمد البراهمي وهي ائتلاف لأحزاب يسارية وقومية، إضافة الى اغتيال لطفي نقظ أحد القيادات المحلية لحزب "نداء تونس"، وأيضا قتل عدد من الجنود والضباط من الجيش الوطني ومن جهاز أمني وهو "الحرس الوطني" من قبل جماعات أصولية مسلحة ترابط في مناطق جبلية متاخمة للحدود الجزائرية بالشمال والوسط الغربيين للبلاد في ولايات القصرين والكاف وجندوبة.

وفي صيف ٢٠١٣، وصلت الخلافات بين

تونس

الفريقين الرئيسيين ذروتها، فتعطلت أشغال المجلس وتعززت صفوف المعارضة للأغلبية الحاكمة التي شددت الخناق على الأغلبية المشكلة من حزب "حركة النهضة" وحليفيها حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حزب التكتل"، عبر ما عُرف بـ"اعتصام الرحيل" الذي شاركت فيه جماهير واسعة من النساء والرجال وعدد من النواب في المجلس، وذلك بهدف إدخال تعديلات جوهرية على مشروع الدستور الذي صادقت عليه أغلبية في ١ جوان/حزيران ٢٠١٣ ، وكذلك المطالبة بتأليف حكومة كفاءات تقوم بإعداد الظروف لانتخاب رئيس الجمهورية والبرلمان الجديدين بشرط أن لا يترشح أعضاؤها لأيّ منها وذلك ضمانا لحيادية السلطة التنفيذية المشرفة على المسار الانتخابي.

ومع تواصل تعطل المسار التأسيسي وزيادة التوتر الاجتماعي بادرت منظمات المجتمع المدني وفي طليعتها الرباعي المشكل من الإتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية الرئيسة للعمال والموظفين، والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المركزية الرئيسية لأصحاب المال والأعمال، والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بإطلاق مسار "للحوار الوطني" دعت إليه جميع الأحزاب والقوى السياسية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي بهدف التوافق على خارطة طريق تؤدي في النهاية إلى المصادقة على دستور جديد، بالتوافق على القضايا الجوهرية وتشكيل حكومة تكنوقراط تخلف حكومة الترويكا، وإصدار قانون الانتخابات وتشكيل هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل نهاية سنة ٢٠١٤.

وبعد أسابيع من المفاوضات بإشراف رباعي منظمات المجتمع المدني توصلت الأغلبية والمعارضة لتوافق حول إجراءات ساعدت في الأشهر الأخيرة من ٢٠١٣ على تجاوز العقبات أمام إصدار دستور جديد يوم ٢٦ جانفي/يناير ٢٠١٤ بأغلبية واسعة، وتأسيس"هيئة مستقلة عليا للانتخابات"، كما أفضت الى تخلي النهضة والحزبين المتحالفين معها عن الحكومة لصالح حكومة كفاءات، وأخيرا الدعوة الى تنظيم انتخابات عامة من دون إقصاء لأي طرف سياسي، خلافاً لما جرى في انتخابات المجلس الوطني التأسيس في أكتوبر ٢٠١١.

وبالرغم من المناخ التوافقي الذي أدى إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية فقد جاءت نتائجها معبّرة بجلاء عن الاستقطاب الثنائي الذي سيطر على الحياة السياسية في تونس على مدى السنوات الأربع الماضية.

ففي الانتخابات التشريعية في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ تحصل الحزبان الرئيسيان، "حركة نداء تونس" و"حركة النهضة" على التوالي على ٣٩,٦٣ في المائة و٣١,٧٩ في المائة، وهو ما يمثل ٧١,٣٢ في المائة من مقاعد مجلس نواب الشعب. وفي الدورة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية في نوفمبر ٢٠١٤ التي تقدم لها سبع وعشرون مرشحا (انسحب منهم خمسة قبل يوم الاقتراع) تحصل محمد الباجي قائد السبسي، مرشح حزب "نداء تونس" على ٣٩,٤ من الأصوات المصرّح بها، بينما تحصل محمد المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية المؤقت وحليف حزب "حركة النهضة" على ٣٣,٤ في المائة، وبذلك يكونان قد تحصلا معا على ٧٣في المائة من الأصوات المصرّح بها.

نتائج الأحزاب الخمس الأولى في الانتخابات التشريعية ليوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤.
العدد الجملي للمقاعد في المجلس: ٢١٧

الحزب	عدد المقاعد في مجلس نواب الشعب	نسبة المأوية للأصوات الصحيحة
حركة نداء تونس	٨٦	٣٧,٥٩
حركة النهضة	٦٩	٢٧,٢٩
الإتحاد الوطني الحر	١٦	٤,٠٢
الجبهة الشعبية	١٥	٣,٦٦
أفاق تونس	٨	٣,٠٨
المجموع	**١٩٤**	**٧٥,٦٤**

وبالرغم من هيمنة قوتين رئيسيتين على المشهد السياسي، فقد تبلورت من خلال الانتخابات مجموعة من القوى الصغيرة وهي، إتلاف أحزاب يسارية وقومية تنشط تحت راية "الجبهة الشعبية" التي تحصلت على ٦,٩١ من مقاعد البرلمان ونال مرشحها على ٧,٩ في المائة في الانتخابات الرئاسية، وحزب جديد "الإتحاد الوطني الحر" الذي أسّسه رجل أعمال ورئيس أحد الأندية العريقة لكرة القدم وقد تحصل على ٧,٣٧ من المائة من المقاعد، إضافة الى حزب ذو توجه ليبرالي "أفاق تونس" الذي تحصل على ٣,٦٩ من المقاعد.

هذه الأحزاب يمكن أن تلعب دورا هاماً في الحياة السياسية في المرحلة القادمة، خاصة في ظل عدم تمكن حزب "نداء تونس" صاحب الأكثرية من الحصول على أغلبية مريحة لتشكيل حكومة بمفرده.

وفي الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، تحصل محمد الباجي قائد السبسي على ٥٥,٦٨ من المائة من أصوات المقترعين في حين تحصل محمد المنصف المرزوقي على ٤٤,٣٢ في المائة من الأصوات.

وقد كرّست الانتخابات الرئاسية وخاصة في دورتها الثانية عمق الاستقطاب السياسي والإيديولوجي الذي شق المجتمع والطبقة السياسية طيلة السنوات الأربع للمرحلة الانتقالية.

لقد تحصل مرشح نداء تونس على دعم كل قوى "الحداثية" الرافضة لعودة الإسلاميين للحكم ونال الأغلبية في المناطق الشمالية والساحلية للبلاد وكذلك الأغلبية في صفوف النساء فيما تحصل مرشح جمهور "الإسلاميين" والمتخوفين من عودة "النظام الدستوري" السابق للحكم على أغلبية المقترعين في مناطق الجنوب التونسي وبعض الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى.

وفي يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠١٤، أعلنت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" فوز محمد الباجي قائد السبسي في انتخابات الرئاسة للجمهورية التونسية لمدة خمس سنوات طبقا للمادة ٧٤ من الدستور التونسي. وبذلك تكرس هذه النتيجة المشهد السياسي الذي أفرزته انتخابات مجلس نواب الشعب، مشهد سياسي يجسّد ثنائية حزبية بدأت تتبلور تدريجيا.

فحزب حركة نداء تونس قد تحصل على أكبر عدد من المقاعد (وليس أغلبية المقاعد) في البرلمان، مما يسمح له باختيار رئيس الحكومة القادمة وفاز برئاسة الجمهورية، وحزب "حركة

النهضة" تحصل على عدد هام من المقاعد في البرلمان تسمح له بالتأثير في تشكيل الحكومة العتيدة أو في تكوين المعارضة لهذه الحكومة.

إن نجاح التونسيات والتونسيين في إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في أقل من شهرين على أساس دستور جديد وافق عليه ٩٣ في المائة من أعضاء المجلس التأسيسي وفي مناخ سادته حرية كبيرة للناخبين والمرشحين وبإشراف إدارة "هيئة عليا مستقلة للانتخابات" وبحماية من الجيش وقوات الأمن وبحضور ألاف من الملاحظين المحليين والدوليين جاء ليؤكد الطابع الرئيسي السلمي للتحول السياسي الذي عرفته تونس في ١٤ جانفي ٢٠١١ وليبرهن انه في الإمكان التدرّج في اتجاه الديمقراطية في بلد تغلب على مجتمعه الثقافة العربية والإسلامية.

إلا أنه، وبالرغم من هذا الإجماع النسبي حول الدستور وقبول جميع الفرقاء السياسيين بنتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة ٢٠١٤، فإن عدم حصول أي من الحزبين الرئيسيين على أغلبية المقاعد في مجلس نواب الشعب تمكنه من تأليف حكومة لها قاعدة برلمانية واسعة، سوف يُبقي مسألة الانتقال الديمقراطي في تونس في وضعية هشة.

فهل ستتمكن النخب السياسية والاجتماعية من تحويل ظاهرة الاستقطاب الثنائي من محفّز لتحقيق "أهداف ثورة الحرية والكرامة"، وهي أساساً توفير فرصاً للعمل لعشرات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الفئات والمناطق وكذلك إجراء الإصلاحات الهيكلية للمرافق العمومية من أمن وقضاء وتعليم ونظام الضرائب، أم سيستمر هذا الاستقطاب في استنزاف موارد البلد وطاقات الفرقاء السياسيين في معارك وصراعات حول "هوية المجتمع" وحول "تقاسم الحصص والمغانم"؟!

وتطرح هذه الإشكالية على كل مكونات المجتمع السياسي والمدني في تونس اليوم، في ظل مناخ إقليمي يتسم بتصاعد العنف السياسي والتطرف الديني الذين لم تسلم منهما البلاد في السنوات الماضية، وفي ظل استمرار الأزمة الاقتصادية في أوروبا التي تمثل الزبون والشريك الأول لتونس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويبقى السؤال الجوهري هو هل سيؤدي هذا المشهد السياسي المُتسم بالاستقطاب الحادّ وضعف الأحزاب السياسية الصغيرة إلى إرساء نظام ديمقراطي مستقرّ يتم فيه التداول على السلطة بصورة سلمية عبر انتخابات دورية حرّة ونزيهة على أساس دستور متوافق عليه مثلما هو الحال في الكثير من البلدان الديمقراطية أم سيتطور إلى نزاعات وصراع على السلطة بروحية الغلبة وباللجوء إلى وسائل العنف والإكراه وربما يؤدي إلى عودة الاستبداد ولو بأشكال ووجوه جديدة؟

تحديات كبرى مطروحة على النخبة السياسية والمدنية في المرحلة القادمة

إذا استبعدنا نظريات المؤامرة التي أصبحت رائجة لتفسير أسباب اندلاع ثورات "الخلاص من

الاستبداد" وما لحقها من تطورات في بلدان "الربيع العربي"، فان الدارس للتاريخ الحديث لتونس والمتتبع لتطورات الوضع الراهن يمكنه أن يحدّد الأسباب الهيكلية الاجتماعية والسياسية لهذا الاستقطاب كما يلي:

- على مدى الخمس عقود التي تلت نيل البلاد لاستقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة ١٩٥٦، سيطر حزب واحد على جميع مناحي الحياة وأرسى نظاما سياسيا تسلطيا حرم قسما هاما من النخب من المساهمة في إدارة الشؤون العامة ومن ممارسة حقوقهم في التعبير وتأسيس جمعيات تمثّلهم. كما مارس سياسات قمعية تجاه كل المعارضين بمن فيهم مَن هم من داخل النظام، وعاقب مناطق كاملة من البلاد لوجود بعض أطراف معارضة من أبنائها، محدثاً جروحا عميقة وانقسامات كبيرة في نسيج المجتمع ما لبثت أن وجدت تعبيراتها في تيارات وأحزاب سياسية كثيرة متقابلة في ظل مناخ الحرية الذي ساد بعد الإطاحة بحكم الاستبداد.
- وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد وتحديث في المجتمع، فقد عرفت تونس في ظل حكم الرئيسين بورقيبة وبن علي تعميقا للفوارق الاجتماعية بين الفئات وبين المناطق، وبرزت بوضوح تونس السواحل شرقا حيث تتركز أغلب المنشئات الاقتصادية والتعليمية والصحية ووجود بنية تحتية متطورة، وتونس الداخل غربا التي تفتقر لمثل هذه المنشئات، وحيث نِسَب البطالة وخاصة بين أصحاب الشهادات التعليمية العليا، والفقر والأمية مرتفعة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الحق في الصحة، وقد تم التعبير عن هذه الفوارق بين الفئات والمناطق في الاصطفاف وراء هذا الحزب أو ذاك وفي الاقتراع لحزبين رئيسيين في الانتخابات، ولكن أيضاً في امتناع أغلبية التونسيين الذين يحقُّ لهم المشاركة في العملية السياسية من تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين وفي المشاركة في يوم الاقتراع.

أما عن الأسباب المباشرة التي زادت في تعميق هذا الاستقطاب فيمكن إرجاعها إلى الصراعات الإيديولوجية والسياسية حول القضايا الجوهرية التي رافقت عملية كتابة الدستور، وكذلك الانقسام حول تقييم أداء الائتلاف الحاكم بعد الثورة وتحديد المسؤولية السياسية عن عدم تحقيق إنجازات هامة في المرحلة الانتقالية في المجالات التي تخص محاسبة ومساءلة النظام السابق وتعثر محاولات إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية، والفشل في تقليص نسبة البطالة للشباب وفي التعامل مع بروز "التيار السلفي"، وخاصة مع مَن تبنى من المنتسبين إليه العنف منهجا في العلاقة مع خصومهم والمختلفين معهم.

وبالرغم من تجاوز الأزمات التي حفت بكتابة الدستور والإعداد للانتخابات التشريعية

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

تتكون الهيئة من ٩ أعضاء وهي مسؤولة على تنظيم الانتخابات بتونس وقد حلت محل وزارة الداخلية. مهامها:

- تسجيل الناخبين والقوائم الانتخابية
- التحضير للانتخابات ومراكز الاقتراع بالداخل والخارج وتقسيم الدوائر الانتخابية.
- ضمان الشفافية في الانتخاب وفي الفرز
- فرز وإعلان النتائج

عقب التوافق على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني تم انتخاب كل أعضاء الهيئة يوم ٢٠١٤-١-٨ بعد حصول توافق حول الأعضاء بين الأحزاب السياسية وعلى مهمتها وهي الإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠١٤.

سيرة ذاتية موجزة للمترشح محمد المنصف المرزوقي

- ولد في ٧-٧-١٩٤٥ في تونس، تنحدر عائلته من الجنوب التونسي (من قبيلة المرازيق بدوز) نشأ في تونس ودرس بالعهد الصادقي.في سنة ١٩٦١ التحق بوالده الذي لجأ الى المغرب عند اندلاع الخلاف بين الرئيس بورقيبة والزعيم صالح بن يوسف قبل أشهر من استقلال تونس سنة ١٩٥٦. تخرج من الجامعات بالفرنسية كطبيب ومدرس جامعي.
- ترأس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان في بداية التسعينيات، وأسس مع آخرين المجلس الوطني للحريات بتونس. على إثر محاولته الترشح للانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٤، تم سجنه. وفي سنة سنة ٢٠٠٠ تم طرده من الجامعة التونسية على اثر تأسيسه مع مناضلين آخرين حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، مما اضطره لمغادرة البلاد واللجوء في فرنسا.
- له مؤلفات عديدة في المواضيع الطبية والفكرية والحقوقية.
- بعد "ثورة الحرية والكرامة" رجع إلى تونس وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ انتخب عضوا بالمجلس الوطني التأسيسي الذي انتخبه رئيسا مؤقتا للجمهورية، وقد شكل حزبه "حزب المؤتمر" مع حزبي النهضة والتكتل ترويكا حاكمة لمدة سنتين.
- في سنة ٢٠١٤ ترشح للانتخابات الرئاسية ونجح في أن يمر للدورة الثانية وتحصل على ٤٤,٣٢ في المائة من الأصوات الصحيحة.

والرئاسية باستخدام آليات التفاوض والحوار السلمي، فإن الممارسة السياسية وخطاب الفاعلين الرئيسيين قد طغى عليها في أغلب الأحيان الجدل والتجاذب الإيديولوجي وكذلك زيادة الصراعات على المواقع في الإدارة وأجهزة الأمن والمؤسسات الإعلامية مما زاد في انقسام النخب وعزوف الشباب عن المشاركة في العملية السياسية.

وقد كانت للأوضاع الإقليمية وخاصة فشل التجارب المصرية واليمنية في انتقال سلمي للسلطة وغرق الثورتين السورية والليبية في مستنقع العنف المسلح تأثير واضح في زيادة الاستقطاب، وكان الانقسام حول تقييم الوضعية الليبية وحول الأحداث في مصر في صيف ٢٠١٣ والموقف من النظام السوري مؤشرات بارزة على اصطفافات الفريقين الرئيسيين الخارجية.

كيف يمكن جعل الاستقطاب مصدراً لإنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي؟

يمكن للسلطات الحاكمة في تونس والنخب السياسية أن تجعل من التعددية السياسية في الظرف الراهن منطلقا للتقدم في انجاز استحقاقات "ثورة الحرية والكرامة" إذا ا نجحت في تحقيق الأهداف التالية:

١- التزام جميع الفرقاء السياسيين وخاصة الحكومة باحترام نصّ وروح الدستور المتوافق عليه، وذلك بتطبيق جميع أحكامه بما في ذلك ضمان الحقوق والحريات للجميع وإنشاء الهيئات الدستورية الرقابية وانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تكرّس مبدأ المساواة بين التونسيات والتونسيين وتجسّد التميز الإيجابي مع المناطق الداخلية للبلاد وبذلك يطمئن جميع الفرقاء السياسيين والمواطنين من أنهم في مأمن من عودة ممارسات نظام الاستبداد والفساد السابق.

٢- دعم الحكومة القادمة الواضح لإنجاز مراحل "العدالة الانتقالية" من كشف لحقيقة ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

في ظل حكم البلاد منذ فترة الاستقلال ومساءلة للمنتهكين وتعويض الأضرار للضحايا، وإدخال الإصلاحات الضرورية للمرافق العمومية من أمن وقضاء وإعلام بهدف منع تكرار تلك الانتهاكات، وبهذا يمكن تحقيق مصالحة فعلية بين التونسيين وبينهم وبين السلطة التنفيذية، وبذلك تنتفي مبررات توظيف جراح الماضي في التنافس السياسي.(٤)

٣- توفرإرادة سياسية من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية لصياغة وتطبيق سياسات عمومية تهدف الى النهوض باندماج الشباب ذكورا وإناثا في الحياة الاقتصادية والانخراط في العملية السياسية، وبذلك يمكن تجديد النخب والسياسية والاقتصادية وضخ دماء جديدة تساعد على الرقي بالعمل السياسي.

٤- تطبيق أحكام الدستور المتعلقة بالحكم المحلي وذلك عبر سن التشريعات الضرورية وصياغة سياسات وتوفير موارد ليصبح نظام الحكم معتمدا أسلوب اللامركزية في إدارة شؤون الناس واقعا ملموسا، قد يساهم في الحد من التهميش التي تعيشه الكثير من المناطق الداخلية ويرفع عنها الغبن الحاصل طيلة عقود.

٥- الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني

سيرة ذاتية موجزة للرئيس المنتخب محمد الباجي قائد السبسي

- ولد في ٢٩-١١-١٩٢٦ في تونس، نشا في عائلة قريبة من البايات الحسنيين الذين حكموا تونس حتى سنة ١٩٥٧.
- درس في المعهد الصادقي بتونس ثم تخرج من كلية الحقوق بباريس ليمتهن المحاماة.
- ناضل في صفوف الحزب الحر الدستوري منذ شبابه وانتخب نائب رئيس جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا في فرنسا.
- تولى عدة مسؤوليات هامة في الدولة التونسية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٩١، بعد استقلال البلاد عمل مستشارا للزعيم الحبيب بورقيبة ثم تقلد وظائف مدير الأمن الوطني ووزيرا للداخلية ثم الدفاع ووزارة الخارجية ، كما عمل سفيرا لتونس في فرنسا وفي ألمانيا.
- سنة ١٩٧١ جمد نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري وذلك لخلاف مع الرئيس بورقيبة حول مسالة إدخال إصلاحات في الحزب وفي النظام السياسي على إثر أزمة الحكم في نهاية الستينيات. وفي سنة ١٩٧٤ تم طرده من الحزب الحاكم مع مجموعة من القيادات التي أسست فيما بعد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة وتولى إدارة مجلة «ديموقراسي» باللغة الفرنسية.

- وبعد الانقلاب على الرئيس بورقيبة ،في ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، التحق بالتجمع الدستوري الديمقراطي برئاسة زين العابدين بن علي ثم تولى رئاسة مجلس النواب سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١. وقد قام بسرد تجربته مع بورقيبة في كتاب أصدره سنة ٢٠٠٩ بعنوان «الحبيب بورقيبة ، البذرة الصالحة والزؤام».
- في سنة ٢٠١١ عينه فؤاد المبزع رئيسا للحكومة المؤقتة للإشراف على انتخابات مجلس وطني تأسيسي لكتابة دستور جديد للبلاد.
- في سنة ٢٠١٢ أسس حزبا جديدا «حركة نداء تونس» لتجميع المعارضة الرافضة لحكم النهضة وحلفائها وقد فاز حزبه بأكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب في انتخابات ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤.
- وفي ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ أنتخب رئيسا للجمهورية بنسبة ٥٥,٦٨ بالمائة من الأصوات الصحيحة وذلك لمدة خمس سنوات.

كشريك أساسي في بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية وفي صياغة السياسات العامة وفي المساهمة في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ما هي الخيارات الممكنة أمام النخبة السياسية والمدنية في المرحلة القادمة؟

تأسيساً على نتائج الانتخابات التشريعية، توجد أمام الحزب الفائز بأعلى نسبة من المقاعد في مجلس نواب الشعب المنتخب خياران اثنان:

١- الخيار الأول يتمثل في تشكيل حكومة "وحدة وطنية / توافق وطني" تكون لها قاعدة مساندة واسعة في مجلس نواب الشعب، وبذلك يتوفر للسلطة التنفيذية الدعم السياسي والتشريعي لإنجاز برنامج يستجيب لمتطلبات المرحلة ويمكن أن يؤدي الى تقدم في مجال الانتقال الديمقراطي سلميا. وهذا الخيار سيمكّن الحكومة القادمة من العمل في مناخ مريح، حيث سيتوفر لها قاعدة مساندة كبيرة في مجلس نواب الشعب، مما يمكنها من ضمان تنفيذ برنامجها من دون معارضة قوية. غير أن هذا الخيار يتطلب قبول أبرز الكتل النيابية بالبرنامج الحكومي، وهو أمرٌ صعب المنال في ظل الاختلافات الكبيرة التي تجد جذورها في الماضي القريب والبعيد وهي تتعلق أساسا بنوعية الإصلاحات المزمع إنجازها في السنوات الخمس القادمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية وكذلك كيفية معالجة ملفي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد في التي عرفتها تونس في ظل الأنظمة السياسية التي سبقت الثورة.

٢- أما الخيار الثاني فيتعلق بتشكيل حكومة كفاءات أو تكنوقراط على أساس برنامج حكومي توافقي وتحصل على مساندة أكبر عدد من الكتل النيابية من دون أن يكون أعضاؤها من ممثلي الأحزاب الداعمة لهذا الخيار، ومثل هذا الخيار سوف يمكن الأطراف السياسية من العمل بصورة مشتركة وبدعم من أغلبية كبيرة من أعضاء مجلس نواب الشعب من دون الاضطرار للتحالف في صلب حكومة واحدة، تحالف قد لا يقبله قسم هام من حزب الأكثرية وأيضا قسم من الجمهور الذي صوّت لحزب "نداء تونس" رفضاً لحزب "النهضة" وسياساتها.

ما هو الخيار الأكثر ترجيحا في المرحلة القادمة؟

إن احتداد الصراع بين الفرقاء السياسيين في المرحلة التي تلت التغيير السياسي عقب الثورة وتعمّق الاستقطاب الثنائي سوف يصعّب على حزب نداء تونس مهمة تشكيل حكومة تحظى "بالتوافق الوطني" الواسع بين الكتل النيابية، إضافة إلى أن مثل هذا الخيار قد يمهّد لنظام المحاصة الحزبية وانتهاج سياسية تقاسم الغنائم بين الحزبين الرئيسيين وما ينتج عن ذلك من تهميش للقوى السياسية الصغيرة أو الناشئة وهذا ما تحذر منه قوى سياسية مؤثرة (الجبهة الشعبية، واجتماعية (الإتحاد العام التونسي للشغل).

أما الخيار الثاني المتمثل في تشكيل حكومة "كفاءات" أو تكنوقراط على أساس برنامج حكومي توافق عليه أغلبية مريحة من النواب قد يمكن من تجاوز الاختلافات العميقة بين الكتل النيابية، ليس فقط بين الحزبين الرئيسيين وإنما أيضا بين الأحزاب التي تحالفت فيما عرف بـ"جبهة الإنقاذ" في صيف ٢٠١٣ من أجل إسقاط حكومة الترويكا بقيادة "حزب النهضة".

ومهما يكن الخيار الذي سيتّبعه حزب "نداء تونس"والقوى التي قد تتحالف معه في المرحلة القادمة، سوف تجد الحكومة التي ستحصل على ثقة مجلس نواب الشعب

في الأسابيع الأولى من سنة ٢٠١٥ نفسها أمام امتحان عسير يتمثل في صياغة برنامج حكومي يستجيب لتطلعات التونسيين في التصدّي لظاهرة العنف السياسي وتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العميقة وتعزيز الحريات المكتسبة، ويساهم في الحدّ من الاستقطاب السياسي الذي طغى على المشهد العام في تونس طيلة السنوات الأربعة التي تلت اندلاع شرارة "الانتفاضات وثورات الربيع العربي".

وقد جاءت الأسابيع الأولى التي أعقبت انتخاب مجلس نواب الشعب وانتخاب رئيس الجمهورية لتحمل بعض الإشارات لتوجه الحزبين الرئيسيين ومعهما بعض القوى الصغيرة إلى "مقاربة توافقية" لأسلوب الحكم في الفترة القادمة. فقد تم تقاسم الوظائف الثلاث الأولى في مجلس نواب الشعب بين أحزاب النداء الذي فاز برئاسة المجلس، وتحصلت حركة النهضة على منصب نائب الرئيس فيما تحصل حزب الإتحاد الوطني الحر على منصب نائب الرئيس الثاني للبرلمان. كما أن التصريحات الإيجابية التي تبادلها قياديو الحزبين وخاصة "الشيخان" راشد الغنوشي(٥) الذي صرّح بأن "حركة النهضة سوف تتعاطى بإيجابية مع أي دعوة من نداء تونس للمشاركة في الحكومة"(٥)، وقائد السبسي(٦) الذي عبَّر في مقالة رأي في صحيفة الواشنطن بوست: "عن تطلعه للعمل مع زعيم حزب النهضة... للتغلب على الصعوبات التي نواجهها وإقامة دولتنا كدولة ديمقراطية صلبة"، قد عمّقت التكهنات بالتدرج نحو إرساء نظام حكم توافقي.

إلا أن الاستمرار في هذا النهج "التوافقي" يتطلب بالأساس نجاح حزب حركة نداء تونس في توحيد أغلبية أعضائه وجذب أكبر عدد ممكن من القوى السياسية الناشئة لهذا للنهج.

وبخصوص حزب حركة النهضة، فإنه هو أيضا معني بنجاح المقاربة التوافقية وذلك لأنها تمثل له الطريق الأمثل لاستمراره رقما مهما في المعادلة السياسية التونسية وقد تحميه من أية تراجعات في مسار الانتقال الديمقراطي يكون هو أولى ضحاياها.

وغير خافٍ على المراقبين إن تمكُّن حركة النهضة من "المشاركة" في الحكم، سواء كانت بصورة مباشرة في الحكومة أو بطريقة غير مباشرة عبر دعم حكومة يرأسها شخص من خارج حركة نداء تونس، هو مشروط بالسياسة التي سينتهجها حزب نداء تونس وكذلك بنجاح قيادة النهضة في التغلب على ارتدادات نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية على الأعضاء والمناصرين اللذين يتخوفون من عودة النظام السابق في ظل "تغوّل" الحزب الأغلبي عبر سيطرته على رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس نواب الشعب وتشكيله للحكومة وتحكمه في الأجهزة الأمنية والسياسة الخارجية. إن مستقبل حركة النهضة مرهونٌ بقدر كبير في استمرار قواعدها في المحافظة على خيارات قيادتها وتبني السياسات التي انتهجتها منذ قررت الخروج من الحكومة والتصويت ضد قانون العزل السياسي وعدم تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية والدعوة لتشكيل " حكومة وحدة وطنية ". وسوف يكون تشكيل الحكومة القادمة أولى الاختبارات لقيادة الحزبين الرئيسيين لمدى نجاحهما في تطوير نهج "تونسي" في مجال الانتقال الديمقراطي في مجتمع قسّمته "جروح الماضي ومخاوف الحاضر"(٤).

(٤) ١٩-١٢-٢٠١٤
Les élections en Tunisie, Briefing du International Crises Group, Tunis /Bruxelles

(٥) حديث الغنوشي في جريدة الخبر الجزائرية، ٢٤-١٢-٢٠١٤
www.elkhabar.com

(٦) مقالة للسبسي في صحيفة أمريكية في ٢٧-١٢-٢٠١٤
www.washingtonpost.org